موانع الجمع بين حروف المعاني فى الجملة

د. محمد فريد أحمد حسن(*)

مقدمة :

الحرف فـى اللغـة هـو : الطـرف والجانـب والحـد والشـفير، وجمعـه (حروف). أما فى اصطلاح اللغويين فهو يطلق ويراد به :

١-حروف الهجاء . ٢-حروف المعانى.

وحروف الهجاء هى:أصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنـى مـن معانى الأسماء والأفعال والحروف إلا أنها أصـل تركيبهـا، فهـى أصـوات مجـردة تنضم إلى بعضها لتكون كلمات اللغة، والأصل فيهـا البنـاء علـى الوقـف وعـدم الإعراب ،وذلك لأنها حكايات وضعت علـى حـروف معينـة ،فـلا تجـرى مجـرى الأسماء المتمكنة ولا الأفعال التى يجب لهـا الإعـراب ،وإنمـا هـى تقطيـع لتلـك الأسماء أوالأفعال التى لا يجب الإعراب فيها إلا مع كمالها ، ومن ثـم يقـال فيهـا: (ألف_باء_تاء_....) وهذا النوع مـن الحـروف لـيس هـو المقصـود مـن هـذه الدراسة،وإنما المقصود بها هو النوع الثانى وهو (حروف المعانى).

وحروف المعانى هى (كلمات دلت على معنى فـى غيرهـا فقـط) كحـروف الجر،وحروف العطف،وحروف النفى،وحروف الجواب،وحروف النداء،وغيرها مـن الحروف التى تؤدى مع غيرها فى الجمل معانى مختلفة.

(*) مدرس النحو والصرف بقسم اللغة العربية – كلية البنات- جامعة عين شمس.

وحروف المعانى تقوم بعدد من الوظائف المهمة فى الجملة ، فهى قد تدخل لإفادة معنى جديد فيما تدخل عليه كالسين وسوف عندما تدخلان على المضارع وتخلصانه للاستقبال ، و(هل) عندما تدخل على الجملة فتغير معناها من تقرير حالة معينة إلى الاستفهام عنها ، و(ما) الحجازية التى تغير شكل اللفظ بجوار إفادتها لمعنى النفى الذى لم يكن موجودا قبل دخولها .

وقد تدخل حروف المعانى الجملة فتؤدى وظيفة أخرى، وهى الربط بين اسمين أو بين فعلين كما تفعل حروف العطف ، أو الربط بين فعل واسم كحروف الجر ، أو الربط بين جملتين كأدوات الشرط .

وقد تدخل حروف المعانى الجملة فتؤدى وظيفة ثالثة وهى التأكيد ، وحينئذ تكون زائدة ، وذلك مثل (ما) الزائدة فى (فبما رحمة من الله لنت لهم) .

وقد خضع استخدام حروف المعانى فى الجمل والتراكيب لضوابط متعددة تطرق إليها النحاة فى مواضع مختلفة من كتبهم ، فقد تحدثوا عن هذه الحروف ، وأقسامها ، ومعانيها ، ووظائفها المختلفة ، وكل ما يتعلق بها من أحكام توضح كيف كانت هذه الحروف توظف فى الكلام .

ومن القضايا المتعلقة بحروف المعانى قضية كيفية الجمع بين أكثر من حرف فى الجملة الواحدة ، فمن خلال تتبع استخدام حروف المعانى وضوابطه عند النحاة يظهر أن الجمع بين أكثر من حرف من حروف المعانى فى الجملة الواحدة لم يكن متاحا بشكل مطلق ، وإنما منع النحاة ذلك فى مواضع كثيرة لأسباب متعددة مختلفة، وقد ترتب على هذا المنع نتائج ، وفى الصفحات الآتية محاولة لرصد ظاهرة منع الجمع بين حروف المعانى فى الجملة الواحدة ، وبحث أسبابها وما ترتب عليها من نتائج بهدف إلقاء الضوء على الضوابط التى تحكم جانبا من جوانب استخدام أحد

أهم عناصر التركيب وهو حروف المعانى ، وهو الجانب المتعلق بموانع الجمع بين أكثر من حرف فى جملة واحدة ، وكذلك بحث مدى ما تتسم به هذه الضوابط وأسبابها والنتائج المترتبة عليها من ضبط واضطراب ، وهو أمر يسهم فى النهاية فى إعطاء صورة واضحة عن كيفية توظيف حروف المعانى فى الجملة .

أولا : أسباب منع الجمع بين حروف المعانى فى الجملة .

إن المتتبع لمواقف النحاة الرافضة للجمع بين بعض حروف المعانى فى الجملة الواحدة من خلال الأبواب النحوية المختلفة يلاحظ أن النحاة قد بنوا مواقفهم على أسس مختلفة صرحوا بها فى مواضع متعددة ، هذه الأسس تمثل الضوابط التى تتحكم فى عدم إجازة الجمع فى جملة ما ، ويمكن تحديد أبرز هذه الضوابط فيما يأتى :

١ـ **رفض الجمع إذا ترتب على إجازته فساد المعنى** . وفساد المعنى قد يكون بأن يتحول المعنى إلى عكس المراد ، وذلك كما يظهر فى رفض البصريين القول بجواز الجمع بين (ما) و (إنْ) النافيتين ؛ لأن ذلك من شأنه أن يحول الكلام إلى الإيجاب ، فالنفى إذا دخل على النفى صار إيجابا، وأما نحو (ما إنْ زيد قائم) فإنْ فيها عندهم زائدة [١] .

والزيادة هنا يراد بها أنها بمنزلة (الباء ومن) وغيرهما من الحروف التى يراد بها التوكيد نحو : (ما لكم من إله غيره)[٢] ، ولكن ليس توكيدا للنفى على

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٢/صـ٦٣٦ - ٦٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٨ ، ١٣٠ .

(٢) الخصائص لابن جنى ١١٠/٣ ، ١١١ .

أنها نافية بمعنى (ما) كما يذهب إليه الكوفيون الذين يرون أن (إنْ) هنا مبالغة في النفي وتأكيد له ، وإنما توكيد لجملة الكلام[٣] مثل (من) في الآية السابقة .

ولا يغير من موقف هؤلاء كون الجمع بين أكثر من حرفين من الحروف التي تؤدي معنى النفي ، فالأول عندهم يظل للنفي أما الباقي فيؤكد جملة الكلام ، وذلك كما في قول الشاعر [٣]:

طعامهم لئن أكلوا معدٌ وما إن لا تحاك لهم ثياب

وقد يراد بفساد المعنى أن الجمع قد يؤدي إلى محال، وذلك مثل الجمع بين حرفي عطف كما في قوله تعالى : (فما لنا من شافعين ولا صديق حميم) ، فلا بمفردها دون الواو تعد عاطفة نافية، أما في حالة وجود الواو كالآية المذكورة فهي مؤكدة للنفي ، وتبقى الواو عاطفة ولا يمكن عد (لا) عاطفة في ذلك ونحوه ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى دخول حرف العطف على مثله ومن المحال عطف العاطف[٤].

وقد يراد بفساد المعنى اختلاف المعنى الذي يقتضيه أحد الحرفين مع المعنى الذي يقتضيه الحرف الآخر ، وذلك كاختلاف معنى الطمع والإشفاق الذي قد تقتضيه (لعل) مع معنى التحقيق واليقين الذي قد تقتضيه (أنّ) المشددة ؛ ومن ثم لا يجوز وقوع (أنّ) بعد (لعل) وإنما تقع بعد علم ويقين نحو (علمت أن الجيش قادم)[٥] ، ومنه أيضا اختلاف معنى التعريف للمعهود الذي تقتضيه (ال) مع معنى النداء للمخاطب الذي تقتضيه (يا) ومن ثم لا يجوز الجمع

---

(٣) الخصائص لابن جني ٣/١١٠ ، ١١١ . شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٤ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٦ .

بينهما [٦] ، ومنه أيضا اختلاف دلالة الإنشاء التى يقتضيها دخـول (لعـل) و (ليـت) على الجملة الاسمية مع دلالة الخبر التى يقتضيها دخول الفاء الصالحة للدخول علـى الخبـر [٧] ؛ ومـن ثـم لا يجـوز الجمـع بينهمـا ، فـلا يقال : (لعل الذى يأتينى فله درهم) [٨] ، وأيضا اختلاف معنى التأكيد وعـدم تغيير معنى الابتداء الذى تقتضيه لام الابتداء عند دخولها الكـلام مـع معنـى الاسـتدراك وتحويل الكلام عن معنى الابتداء الذى تقتضيه (لكنّ) ؛ ومـن ثـم لا يجـوز الجمـع بينهما كما فى نحو : (لكن خالد لكريم) [٩] .

٢- **رفض الجمع إذا كانت إجازته تؤدى إلى مخالفة أصـل مـن الأصـول** . وذلـك كرفض البصريين الجمع بين (لكنّ) و (اللام) لكونه لو حـدث لوجـب أن تتقـدم (اللام) لأن موضعها صدر الجملة ، ولما كان ذلك غير ممكـن الحـدوث لـم يجـز الجمع بينهما [١٠] ، ومن ذلك أيضا رفض الجمع بين (تاء التأنيـث) المختـوم بهـا الاسم المفرد المؤنث نحو (مسلمة) مع تاء الجمع التى يجمع بها جمع المؤنث مـع الألف ،فعند جمع كلمة (مسلمة) جمعا مؤنثا يقال : (مسلمات) ولا يقال : (مسـلمتات)

---

(٦) اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٣٣٤/٢ ، ٣٣٥ .

(٧) الفاء التى تدخل على الخبر تدخل لمشـابهة المبتـدأ والخبـر للشـرط والجـزاء ، والشـرط والجزاء من قبيل الأخبار .

(٨) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامى ٢٩١/١ .

(٩) شـرح المفصـل لابـن يعـيش ٦٤/٨ ، الإنصـاف فـى مسـائل الخـلاف لابـن الأنبـارى ٢٠٨/١ـ٢١٨ .

(١٠) اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٢١٧/١ ، ٢١٨ .

لأن ذلك من شأنه أن يجعل من تاء التأنيث اللاحقة بالمفرد حشوا، وهي لا تقع حشوا[١١] ، ومنه أيضا رفض الجمع بين (تاء التأنيث) اللاحقة بالاسم المذكر وبين (الواو والنون) ومن ثم لا يجمع هذا الاسم جمعا مذكرا سالما فلا يقال في مثل (طلحة) طلحون ؛ وذلك لأن التاء من خصائص التأنيث والواو من خصائص المذكر فلا يجمع بينهما[١٢] ، ومن ذلك أيضا رفض البصريين الجمع بين (يا) التي للنداء و(الميم المشددة) في كلمة (اللهمّ) و بين (واو القسم) التي تعد عوضا عن الباء و (الباء) المستعملة في القسم فلا يقال : (يا اللهم) ولا يقال : (وبالله لأفعلن) على أن الواو والباء للقسم ، والسبب في ذلك الأصل الذي يقضي بأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه[١٣] .

٣- **رفض الجمع إذا أدى اتصال الحرفين بكلمة إلى توهم أنهما من أصل الكلمة بما يؤدي إلى اللبس** . وذلك كرفض النحاة الجمع بين (اللام) و(السين) ؛ فكلاهما على حرف واحد ومفتوحان ، وهما متصلان ببعضهما وبالكلمة اتصالا شديدا ، وهو أمر يدفع إلى توهم أنهما من الحروف الأصلية للكلمة[١٤] ، والسين بهذا تختلف

---

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١١٨ ، ١١٩ .

(١٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢١ ، ١٢٢ . ولا يغير من رأى هؤلاء أن المسمى مذكر وأن التاء تحذف هنا ؛ لأن التاء وإن حذفت فهي مقدرة ، فاللفظ مؤنث على كل حال ، والعبرة في الجمع باللفظ . اللباب . الصفحة السابقة .

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/٣٤١ ، ٣٧٦ .

(١٤) المرتجل لابن الخشاب صـ١٦ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي صـ٤٦١ ، ٤٦٢ .

عن (سوف) التى يجوز فيها هذا الجمع ، وذلك لكونها على ثلاثة أحرف وأشبهت لذلك الاسم فلا يوجد ما يمنع من دخول اللام عليها فى نحو (ولسوف يعطيك ربك فترضى)[١٥].

٤- **رفض الجمع بين حرفين إذا لم توجد فيهما العلة التى سوغت الجمع بين نظيريهما.** وذلك كرفض الجمع بين (مع) و (نون الوقاية) لأن(مع) حركة آخرها جعلتها تشبه الاسم فلم تعد تحتاج إلى النون التى تقى آخر بعض الحروف من الكسر حتى لا تشبه الاسم مثل (قطْ) ، ومن ثم لم يجز الجمع بينها وبين نون الوقاية[١٦]

٥- **رفض الجمع بموجب قياس الأولى** . وذلك كرفض الجمع بين (تاء التأنيث) و (تاء الجمع) عند جمع مثل كلمة (مسلمة) جمعا مؤنثا ، فلا يقال : (مسلمتات) ؛ وذلك لأنه يعد جمعا بين علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ، وهذا لم يحدث مع المذكر فى نحو النسب إلى (بصرة) حيث يقال : رجل بصرى ، والأصل (بصرتى) فحذفوا التاء لئلا يقولوا فى المؤنث (بصرتية) فيجمعوا بين علامتى تأنيث ، فلما تحقق الحذف هنا مع المذكر كان الحذف فى الصورة الأولى مع المؤنث فى حال الجمع من طريق الأولى[١٧] .

٦- **رفض الجمع إذا أدى إلى الثقل** . وذلك كرفض الجمع بين (التنوين) و (الألف واللام) ؛ لأن الاسم ثقل بالألف واللام ؛ لإنه يصير بها معرفا أى : متناولا لشىء

(١٥) سورة الضحى الآية(٥)

(١٦) الكتاب لسيبويه ٢/٣٧١ .

(١٧) أسرار العربية لابن الأنبارى صـ٦٠ ، ٦١

بعينه ، فيثقل بذلك ولا يحتمل زيادة أخرى[١٨] ، وكذلك لا يجوز الجمع عند البصريين بين (يا) و (ال) ، فيا تفيد تعريف النداء ، و(ال) تفيد التعريف ، وكلاهما علامة لفظية واجتماعهما معا يمثل ثقلا ، ومن ثم فهو لا يجوز[١٩] .

٧- رفض الجمع إذا وجد ما يغنى عنه بحيث لا يصبح هناك حاجة للجمع . وذلك مثل رفض البصريين لإظهار (أنْ) بعد (لام الجحود) ؛ وذلك لأن التقدير مع (لام الجحود) يكون على معنى المستقبل ، فالتقدير فى (ما كان زيد ليفعل) هو : (ما كان زيد مقدرا لأن يفعل) أو نحو ذلك مما يوجب المستقبل، ولما كانت (أن) توجب الاستقبال صار من الممكن الاستغناء عنها اكتفاء بما توجبه (اللام) من معنى المستقبل[٢٠] .

٨- رفض الجمع إذا كان أحد الحرفين يقع فى موقع لا يقع فيه الآخر . وذلك كرفض الجمع بين (لكنّ) و (اللام) بناء على أن (اللام) تقع فى جواب القسم أما (لكن) فمخالفة لها فى ذلك ؛لأنها لا تقع فى جواب القسم ؛ ومن ثم لا تدخل (اللام) فى خبرها ، هذا بخلاف (إنّ) فدخول (اللام) فى خبرها جائز لكونها تماثلها فى وقوع كل منهما فى جواب القسم[٢١]

٩- رفض الجمع بموجب قياس الضد . وذلك كرفض الجمع بين (أنْ) الناصبة و(لام) الجحود ؛ لأن (لم يكن ليقوم) و (ما كان ليقوم) إيجابه (كان سيقوم) وهذه

---

(١٨) اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٧٧/١ .

(١٩) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٣٣٧/١ .

(٢٠) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٥٩٥/٢ .

(٢١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٢٠٨/١ – ٢١٨ .

السين الواقعة فى الإيجاب لا يجوز الجمع بينها وبين (أنْ) الناصبة ، وبالتالى فإن (اللام) المقابلة لها لا يجوز أن يجمع بينها وبين (أنْ) الناصبة[٢٢] .

١٠- **رفض الجمع لأنه لم يرد به سماع عن العرب** . وذلك كرفض بعض النحاة دخول (الباء) فى خبر كل من (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) النافية للجنس، فلا يقال عند هؤلاء (لا رجل بقائم ولا قاعدا) و (لا رجل بقائم) ، والسبب فى ذلك أنه لم يأت به سماع صحيح ، على خلاف (ما) التى يجوز معها ذلك لسماعه فيها[٢٣] .

ثانيا : تأصيل ظاهرة منع الجمع بين حروف المعانى فى الجملة .

هذا العرض لأبرز أسباب رفض النحاة للجمع بين حروف المعانى فى الجملة الواحدة يضعنا أمام ظاهرة تحتاج إلى توضيح وتفسير .

إن تأصيل هذه الظاهرة يتطلب الرجوع أولا إلى الأصول التى كانت تحكم تصورات النحاة للحروف ، ووظائفها فى الكلام ، وخاصة الأصول التى أثرت فى آرائهم ومواقفهم المتعلقة بمنع الجمع بين الحروف .

لقد كانت النظرة السائدة للحروف هى أنها مختصرات للأفعال ونوائب عنها ، فهى تعطى من المعنى ما تعطيه الأفعال ، فالواو فى (جاء زيد وعمرو) تنوب عن (أعطف) و (هل) فى (هل حضر زيد؟) تنوب عن (أستفهم) و (ما) فى (ما حضر زيد) تنوب عن (أنفى) ، وهكذا ، فالأفعال اختصرت بالحروف ، فالأفعال تقتضى أزمنة ، وأمكنة ، وأحداثا ، ومفعولين ، وفاعلين ، ومحالا لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال ، أما الحروف التى نابت عنها فلا تقتضى شيئا من ذلك ، فقد

---

(٢٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٣١٥/١ .

(٢٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان ١١٣/٢ ، ١١٤ .

وضعت بدلا منها لضرب من الإيجاز والاختصار ، والفعـل معهـا يظـل ملحوظـا مرادا فكأنه ثابت[٢٤] وبالرغم من أنها نائبة عن الأفعال فإنها لا تصلح لكل ما تصـلح له الأفعال فلا يتعلق بها الظرف أو الجار والمجرور ، ولا ترفع فـاعلا ولا تنصـب مفعولا ، ولا يجمع بين اثنين لمعنى واحد فى الكلام ؛ لأن ذلك لـو حـدث فسـيكون نقضا للغرض الذى من أجله أتى بها وتراجعا عما اعتزموه من الإيجاز[٢٥].

إذا فمنع الجمع بين حرفين من حروف المعانى لمعنى واحد فى الجملـة كـان أحد نتائج النظر إلى الحروف على أنها مختصـرات للأفعـال ؛ وذلـك لأن الإتيـان بأكثر من حرف لمعنى واحد فى جملة واحدة من شأنه أن ينقض الغرض الـذى مـن أجله وضعت تلك الحروف ، ومن هنا رفض النحـاة الجمـع بـين (ال) و (حـرف النداء) ؛ لأنهما أداتا تعريف ، وبين (أى حرف من نواصب المضـارع) و (حـرف التنفيس) ؛ لأن الجميع أدوات استقبال ، وبين أداتى استثناء ، وبـين أداتـى تعديـة ، وبين حرفى عطف، وغير ذلك من الحروف التى تأتى لمعنى واحد[٢٦] .

وأما ما ورد من النصوص الفصيحة التى حدث فيها الجمع بين حرفين لمعنـى واحد فقد جعله النحاة من طرق توكيد جملة الكـلام ، فـالجمع بـين (مـا) ، و(إن) وكلاهما لمعنى النفى فى قول الشاعر:

وما إن طِبُّنا جبن ولكـن ... منايانا ودولة آخرينـا

وبين (الهمزة) و (هل) وكلاهما للاستفهام فى قول الشاعر :

---

(٢٤) الخصائص لابن جنى ١٠٩/٣ – ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨، ٦٣، ١٢١ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٣٩٥/١ .

(٢٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٨ .

(٢٦) الأشباه والنظائر للسيوطى ٣٩٣/١ .

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

وبين حرفى الجر (عن) و(الباء) وكلاهما بمعنى المجاوزة فى قول الشاعر :

فأصبح لا يسألنه عن بما به أصعَّد فى عُلْو الهوى أم تصوبًا

وبين (لام الابتداء) و(إن) وكلاهما للتوكيد في مثل (إن زيدا لقائم) يعد من قبيل توكيد جملة الكلام بالحرف الثانى ، فالمعنى متحقق بالحرف الأول ، أما الحرف الثانى فهو خال عن هذا المعنى ، وهو بمنزلة الحروف التى يؤكد بها الكلام كالباء ولا وما ومن فى نحو (ما لكم من إله غيره) و (وما ربك بظلام للعبيد) .

فالحرف الثانى حرف زائد يؤكد جملة الكلام السابق ، وهذا لا بأس به عند أصحاب هذا الرأى(٢٧) .

وهؤلاء المجيزون للجمع على سبيل توكيد جملة الكلام بعضهم لا يفرق بين اجتماع الحرفين متجاورين واجتماعهما غير متجاورين ، فالصورتان جائزتان ، ولكن الأولى منهما يراد بها الإشعار بقوة التوكيد كالجمع بين (إن) و (ما) فى قول الشاعر :

طعامهم لئن أكلوا معد وما إن لا تحاك لهم ثياب

وهذا صريح كلام ابن جنى(٢٨)

والبعض الآخر لا يرى جواز ذلك إلا إذا كان بينهما فاصل كما فى (إن زيدا لقائم) و (فإما ترين من البشر أحدا) فجمع بين (إن) و (اللام) فى المثال الأول

(٢٧) الخصائص لابن جنى ٣/١١١ ، ومغنى اللبيب لابن هشام صـ٤٦١ ، ٤٦٢ .
(٢٨) الخصائص لابن جنى ٣/١١١ .

وبين (ما) و (النون) فى المثال الثانى وكلها حروف تفيد التأكيد ، وهناك فاصل بين كل حرفين فى كل مثال ، وهذا صريح كلام ابن القواس وابن الدهان[٢٩] .

ومن الأصول التى كانت تحكم تصورات النحاة للحروف ووظائفها أن الحرف أداة تغيير ، فهو يغير فى الجملة ولكنه هو نفسه لا يتغير[٣٠] ، وهذا ما يعبر عنه النحاة عندما يعرفون الحرف بأنه ما دل على معنى فى غيره ، فمن تدخل الكلام للتبعيض ، وهو تبعيض غيرها لا نفسها ، وقد تدخل (من) أيضا الكلام للدلالة على ابتداء الغاية ، وهى حينئذ تدل على ابتداء الغاية فى غيرها ، لا غاية نفسها ، وهكذا[٣١] ، وهو أيضا ما يعبرون عنه بقولهم: إن الحروف العاملة تنقسم إلى قسمين : قسم يدخل على الأسماء فقط كحروف الجر ، الذى يغير من شكل الاسم ويجعله مجرورا ، وقسم يدخل على الأفعال فقط كحروف جزم المضارع ، وهى حروف تغير من شكل الفعل فتجعله مجزوما[٣٢] .

إذن فالغالب فى الحروف أنها تغير فى مدلول الكلام وفى شكله ، ومن ثم فهى أدوات تغيير .

ومقتضى ذلك أن اجتماع حرفين فى جملة واحدة سواء أكانا بمعنى واحد أم بمعنيين مختلفين سيؤدى إلى الجمع بين تغيرين فى جملة واحدة ، وبالتالى فإن الأمر ينبغى أن يكون فى نطاق محدود ، ومضبوط بضوابط ، والسبب فى ذلك أن الجمع

---

(٢٩) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٣٩٥ ، ٣٩٦ .
(٣٠) الأصول لابن السراج ١/٤٣ .
(٣١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى صـ٥٤ .
(٣٢) الأصول لابن السراج ١/٥٤ ، ٥٥ .

بين تغيرين فى جملة واحدة عن طريق الجمع بين حرفين قد يؤدى إلى تناقض أو تعارض يفسد المعنى أو الإعراب أو يفسدهما معا بما يؤدى إلى اللبس والاضطراب فى فهم الأساليب وتحليلها .

ومن الأصول التى كانت تحكم تصورات النحاة للحروف ووظائفها أيضا أن الحروف عندما تدخل الكلام لفائدة ما فلا بد أن يكون مدخولها اسما أو فعلا فقط، فهى لا تحقق فائدة عندما يكون مدخولها حرفا ما ، ويظهر هذا من تقسيمهم للحروف إلى حروف تدخل على الأسماء دون الأفعال ، وحروف تدخل على الأفعال فقط ، وحروف تدخل على النوعين دون أن تختص بأحدهما ، والنوعان الأول والثانى يعملان لاختصاصهما ، أما النوع الثالث فلا يعمل لعدم اختصاصه(٣٣) .

إن العنصرين الأساسين فى تكوين الجملة هما الاسم والفعل ، فمنهما تتكون الجمل بنوعيها الاسمية والفعلية(٣٤) ، والحرف دوره ينحصر فى الدخول على أى منهما أو عليهما لأداء أغراض كثيرة(٣٥) ، وهذا هو المناط الوحيد لتحقيق الفائدة منه ؛ وبالتالى فإن دخوله على حرف آخر متجاورين ، يمثل استثناء من نمط استعماله المطرد ، الأمر الذى يحتاج إلى ضوابط تحقق فائدة منه لو حدث ، وتمنع ما قد ينشأ عنه لبس أو اضطراب . ومن الأصول التى كانت تحكم تصورات النحاة للحروف أيضا ما ذهب إليه معظم النحاة من أن الحروف لا يحدث بينها تنازع على

---

(٣٣) الأصول لابن السراج ١/٥٤ ، ٥٥ .

(٣٤) مغنى اللبيب لابن هشام صـ٤٩٢ .

(٣٥) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى صـ٥٥ ، والأصول لابن السراج ١/٤٢ ، ٤٣.

العمل[٣٦] ، فهذا لا يجوز في الحروف ، فالحروف ليس لها حظ في العمل ، وإنما تعمل حملا على الفعل ، فهي فرع عن أصل[٣٧] .

وكون الأصل في الحرف ألا يعمل مرده إلى عدم دلالته على الحدث كالفعل، وبالتالي فليس له معمولات يطلبها كالفعل[٣٨] ، فلا النافية للجنس تعمل مشبهة بالفعل كما شبهت (ما) و (إن) بالفعل ، وبالتالي يصير المنصوب بها بمنزلة المفعول به والمرفوع بها بمنزلة الفاعل[٣٩] ، فالمنصوب والمرفوع لا يعدان مفعولا به وفاعلا يتعلقان بالحرف تعلق المفعول به والفاعل بالفعل ، وإنما هما بمنزلة المفعول به والفاعل ؛ إذ ليس في (لا) النافية للجنس معنى الحدث الذي يوجد في الأفعال (كتب - زرع - قتل) والذي يتطلب معنى الفاعلية والمفعولية.

ولما كان الجمع بين حرفين في جملة قد يؤدي في بعض صوره إلى توهم التنازع ومن ثم القول به ، كما حدث في قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) وفي قول الشاعر : حتى تراها وكأنَّ وكأنْ أعناقها مشدَّداتٌ بقرَن[٤٠]

(٣٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٨/٣ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٩٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣١٧/١ ، وقد خالف ذلك الأصل كل من أبي علي الفارسي وابن الطلح كما ذكر صاحب التوضيح

(٣٧) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٤٤٤/١ .

(٣٨) التصريح بمضمون التوضيح ٣١٧/١ .

(٣٩) معاني القرآن للأخفش ١٧٤/١ .

(٤٠) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣١٧/١ . والبيت من الرجز وهو لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي . المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٩٩/٢ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ١٦٠/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٢/٣ .

أصبح من الواجب تقييد هذا الجمع بضوابط أو منعه ؛ حتى لا يقع فـى الكـلام مـا يخالف أحد الأصول بما يؤدى إلى الاضطراب واللبس فى ضوابط استخدام اللغة .

ومن الأصول التى كانت تحكم تصورات النحاة للحروف أيضا أن الحـرف لا يكرر وحده وذلك عند إرادة التوكيد اللفظى ، وإنما يعاد مع ما دخل عليه من اسـم أو فعل سواء أكان عاملا أم غير عامل ، ويفضل مع ذلك أيضا أن يكون هنـاك فاصـل ، وذلك نحو قوله تعالى : (أيعـدكم أنكـم إذا مـتم وكنـتم ترابـا وعظامـا أنكـم مخرجون)[٤١] ومن أمثلة عدم وجود الفاصل قولنا : (إن زيدا إن زيدا منطلق) أمـا تكرار الحرف من غير إعادة أو فصل فلا يجوز، وما ورد منه يعد ضرورة ، وذلـك نحو[٤٢]

إن إن الكريم يحلم ما لم   يَرَيَنْ من أجاره قد ضيما

ونحو قول الآخر[٤٣] :

فلا والله لا يُلفى لما بي   ولا للما بهم أبدا دواء

فهذا ونحوه ضرورة لا يقاس عليها ؛ وذلك لأنه فقد شرط التوكيد[٤٤] .

(٤١) سورة المؤمنون الآية (٣٥) .

(٤٢) البيت من الخفيف ، وهو فى حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٢/٣ ،والـدرر اللوامـع على همع الهوامع للشنقيطى ١٦١/٢ ، ومعجم شواهد العربية للأسـتاذ عبـد السـلام هـارون ، والبيت غير منسوب .

(٤٣) البيت من الوافر وهو لمسلم من معبد الوالبى . المساعد على تسهيل الفوائـد لابـن عقيـل ٣٩٨/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٦٢/٣ ، والدرر اللوامـع علـى همـع الهوامـع للشنقيطى ١٦١/٢

ورفض الجمع بين الحرفين في التوكيد اللفظي بدون إعادة مدخول الحرفين ووجود ما يفصل بينهما بالرغم من أن الأصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع[٤٥] يثير التساؤل ، فما الداعي لاشتراط ذلك في توكيد الحرف ؟ . إن رفض الجمع بين الحرفين من غير إعادة مدخولهما والفصل بينهما علله أحد القائلين به وهو ابن مالك قائلا بأنه لم يسمع سماعا يعول عليه ؛ وذلك بالرغم من بعض الشواهد التي ذكرها ثم وسمها بالضرورة[٤٦] ، وكذلك لأنه لم يقل به إمام يسند إليه[٤٧] .

ومما يمكن أن يفسر ذلك الموقف الرافض للجمع إلا على النحو المذكور تفريق الرافضين بين (حروف الجواب) وغيرها من حروف المعاني ، فحروف الجواب عندهم يجوز توكيدها لفظيا بإعادتها دون فصل أو تكرار لمدخولها ، وبالتالي فيجوز عندهم : (بلى بلى) و (نعم نعم) و (لا لا) وغير ذلك مما يستخدم في الجواب ، وقد عللوا ذلك قائلين : لأن حرف الجواب قائم مقام جملة ، وكما أن التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شيء فكذلك هاهنا[٤٨] .

---

(٤٤) الأصول لابن السراج ٢/٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٣ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٦١٧ .

وقد خالف في ذلك بعض النحاة كما هو ظاهر كلامهم كأبي إسحاق الصيمري في التبصرة والتذكرة ١/١٦٣ ، والزمخشري في المفصل . شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١ .

(٤٥) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/١٢٩ .

(٤٦) سبق ذكر الشاهدين اللذين أوردهما وهما (إن إن الكريم ...) و (فلا والله لا يلفى لما بي ...)

(٤٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٣ .

(٤٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٣ .

فالحروف هنا قسمت إلى نوعين : نوع صار له معنى فى ذاته لكونه صار بدلالته على الجواب كالجملة فى وضوحها واستغنائها عن غيرها فى الدلالة على معنى محدد ، وذلك كقولنا ردا على من سأل (أقام على ؟) : لا لا ، فلا قامت مقام (لم يقم على) وهى جملة واضحة لها معنى فى ذاتها لا يفتقر إلى شىء آخر .

أما النوع الآخر فيمثله جميع حروف المعانى الأخرى والتى تشترك فى أنها لا معنى لها فى ذاتها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها ، وهذه الحروف يؤدى توكيدها توكيدا لفظيا دون إعادة مدخولها إلى تأكيد ما لا معنى له بما له معنى ، وذلك مثل (فى فى الحديقة شجر) فالأولى لا معنى لها والثانية لها معنى فى مدخولها ، وهى صورة تتنافى مع صورة التوكيد اللفظى التى تتمثل فى تكرار اللفظ السابق بنصه أو بلفظ آخر مرادف له ، فاللفظ الثانى فى هذه الصورة ليس هو الأول بنصه كما فى نحو (السماء السماء زاهية اللون) ولا بمعناه كما فى (الأسد الليث قادم نحونا) ، وإنما هو الأول فى الصورة اللفظية أما فى المعنى فلا مماثلة ؛ لأن الأول ليس له معنى إلا بمدخول والمدخول غير موجود فلا معنى له ، ومن ثم لجأ النحاة إلى تقييد الجمع بين حرفين على سبيل التوكيد بإعادة المدخول ، ورفض أى صورة يجتمع فيها حرفان على سبيل التوكيد – بخلاف حروف الجواب – دون الالتزام بهذا الشرط .

<u>ثالثا : النتائج المترتبة على مواقع الجمع بين الحروف فى الجملة الواحدة</u> .

تبين من العرض السابق لظاهرة منع الجمع بين الحروف فى الجملة أن هناك أسبابا لهذا المنع ، هذه الأسباب بنيت على أصول تمثل التصورات التى كان

ينطلق منها النحاة في تعاملهم مع الحروف وتحليلهم لها ولوظائفها في الجملة ، وقد ترتب على هذا الموقف عدة نتائج تتمثل فيما يأتي :

١- القول بخلع الحروف للدلالة .

إنه أحد الوسائل التي استخدمها النحاة لتسويغ الجمع بين حرفين متشابهين في المعنى أو متناقضين فيه ، وهما وفقا لضوابط الجمع بين الحروف لا يجوز الجمع بينهما .

وخلع الأدلة هو تجريد أحد الحرفين المجتمعين من أحد معانيه الثابتة له وإبقاء ما عداه ، وذلك كما حدث في قول الشاعر [٤٩]:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فقد جمع في البيت بين حرفين كل منهما يدل على الاستفهام ، وهما (الهمزة وهل)، وهذا يعد من الجمع بين حرفين لمعنى واحد، وهو غير جائز عند معظم النحاة ومن ثم جعلت (هل) في البيت بمنزلة (قد) ، وهو معنى جائز فيها ، وخلع عنها دلالة الاستفهام حتى يتم التخلص من الجمع بين حرفين لمعنى واحد [٥٠].

ومن ذلك أيضا القول بخلع (أم) لدلالة الاستفهام واقتصارها على الدلالة على العطف -وهما معنيان لها- عندما وردت مجتمعة مع هل في قول الشاعر [٥١]

(٤٩) البيت من قصيدة لزيد الخيل. شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨ ويروى (فهل رأونا) و(أم هل ، ولا شاهد فيه حينئذ . مغنى اللبيب لابن هشام ص٤٦٢ ، وخزانة الأدب ٥٠٦/٤ .

(٥٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨ ، ١٥٣ ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجيء (هل) بمعنى (قد) مختلف فيه ، فقد أنكره ابن هشام على من أثبته كالزمخشري وابن مالك . مغنى اللبيب ص٤٦٠،٤٦٢

(٥١) البيت لعلقمة الفحل . الكتاب ٤٨٧/١ . الأصول لابن السراج ٦٠/٢

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكـــــوم

فقد خلصت هنا للعطف بمعنى (بل) للترك [٥٢]

ومن ذلك القول بخلع (ألا) لدلالة التنبيه واقتصارها على الدلالة علـــى افتتـــاح الكلام – وهما معنيان لها – عندما وردت مجتمعة مع (يا) ويصـــير التنبيـــه الـــذى كان فيها ليا فقط دونها ، وذلك كما فى قوله تعالى : (ألا يا اسجدوا لله) [٥٣] .

وذلك على القراءة بتخفيف (ألا) ، وفى قول الشاعر [٥٤] :

ألا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم [٥٥]

ومن ذلك القول بخلع (لام الابتداء) الداخلة علـــى المضـــارع لدلالـــة الحـــال واقتصارها على الدلالة على التوكيد ـــ وهما معنيان لهـــا ـــ عنـــدما وردت مجتمعـــة مع (سوف) وهى حرف يدل على الاستقبال فى قوله تعالى [٥٦]: (ويقـــول الإنســـان أإذا ما مت لسوف أخرج حيا) ، وذلك فرارا من التناقض الناجم عن القـــول بـــالجمع بين حرفين أحدهما يدل على الحال ، والآخر يدل على الاستقبال [٥٧].

٢- القول بزيادة أحد الحرفين

إنها وسيلة أخرى من وسائل تخريج بعض النصوص التى ورد فيها جمـــع بـــين حرفين ، لجأ إليها الرافضون لهذا الجمع ، وذلك كما فعل ابن هشام مؤيدا البصـــريين

---

(٥٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، ١٥٣.

(٥٣) سورة النمل . الآية (٢٥) .

(٥٤) البيت فى خزانة الأدب ٣٣٩/٤ . والخصائص لابن جنى ١٩٧/٢ .

(٥٥) الخصائص لابن جنى ١٩٧/٢ .

(٥٦)سورة مريم الآية (٦٦)

(٥٧) الكشاف للزمخشرى ٤١٧/٢ .

فى رفضهم الجمع بين (لكن) و(اللام) ، فقد وجه ما أورده الكوفيون شاهدا على جواز الجمع ، وهو قول الشاعر(٥٨) :

يلومونني فى حب ليلى عواذلى ولكننى من حبها لعميد

وجهه على أن (اللام) زائدة (٥٩) ، فالحرفان عند البصريين مختلفان فى المعنى ، فاللام إما أن تكون للتأكيد أو للقسم ، فإذا كانت الأولى فلا تحسن مع (لكن) لمخالفتها لها فى المعنى ، فلكن للاستدراك ، وهو معنى يخالف التوكيد ، وإذا كانت الثانية فلا تحسن مع (لكن) لكون لكن لا تقع فى جواب القسم فتخالفا فى هذا الاستعمال أيضا ، ومن ثم لا يصلح الجمع بينهما كما جمع بين (إن) و(اللام) لا تفاق (إن) (واللام) فى دلالتهما على التأكيد ووقوع كل منهما جوابا للقسم .

ومن ذلك أيضا القول بزيادة (الواو) فى نحو : (ما قام زيد ولكن عمرو) ، وذلك حتى يسلم ل (لكن) معنى العطف ، أى : تكون حرف عطف ، وهذا لا يتأتى إذا قيل بأن الواو عاطفة ؛ لأنه جمع بين حرفين بمعنى واحد وهو ما لا يجوز، ومن ثم فعند القائلين بذلك يجوز استعمال (لكن) حرف عطف اذا وليها

---

(٥٨) غير منسوب فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٣/٤ ، ومغنى اللبيب ص ٣٠٧ ، ولم تورد هذه المصادر شطره الأول ، وإنما أورده ابن عقيل فى شرحه على الألفية ٣٦٣/١ .

(٥٩)مغنى اللبيب ص٣٠٧ ، ص٣٨٥ ، وراجع رأى كل فريق فى هذا الجمع وأدلته فى الإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة (٢٥) ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القول بزيادة اللام هو أحد الوسائل التى ضعف بها البصريون رأى الكوفيين ودليلهم ، وقد ضعفوه أيضا بالقول بأنه شاذ لا يؤخذ به لقلته ، وبأنه لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، وبتوجيهه على أن أصل (لكن) لكن اننى ثم حذفت الهمزة تخفيفا ، ونون لكن لالتقاء الساكنين.

مفرد بشرطين : أولهما أن يتقدمها نفى أو نهى ، وثانيهما ألا تقترن بالواو ، فإذا اقترنت بالواو كالمثال المذكور فالمخرج هو القول بأنها زائدة لازمة أو زائدة غير لازمة (٦٠).

٣- رفض إلحاق حرف بباب نحوى ، نظرا لأن الحرف الآخر ينتسب إلى هذا الباب .

وذلك كرفض بعض النحاة إلحاق (إما) بحروف العطف ؛ وذلك لأنه لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو ، وذلك نحو قوله تعالى (٦١): (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) ، وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، ولما كانت (إما) لا يفارقها غالبا حرف الواو ــ وهو حرف عطف ــ عندما يكون بعدها معطوف صارت بذلك لا تصلح أن تكون حرف عطف (٦٢).

ومن ذلك أيضا رفض إلحاق (حاشا) بحروف الجر عندما لا تكون للاستثناء، وذلك كما فى قراءة عبد الله بن مسعود وأبى بن كعب (حاشا الله) (٦٣)

---

(٦٠) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٣٨٦،٣٨٥ ، وهناك تخريجان آخران لهذا الأسلوب مبنيان على أساس جعل (الواو) عاطفة وتجريد (لكن) من ذلك .

(٦١) سورة مريم الآية (٧٥) .

(٦٢)ذهب إلى ذلك ابن مالك موافقا يونس ، وابن كيسان وأبى على الفارسى . شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٣ ، ٣٤٤ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٣،١٠٤ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ص٨٤،٨٥.

(٦٣) المحرر الوجيز لابن عطية ٧/٤٩٦ ، والمحتسب لابن جنى ١/٣٤١ .

فقد رفض ابن هشام ما ذهب إليه ابن عطية من عدها جارة في هذه القــراءة ، وذلــك لدخولها على اللام في قراءة السبعة ، والجار لا يدخل على الجار [٦٤].

ومن ذلك أيضا رفض كثير من النحاة إلحاق (لــو) بــالحروف المصــدرية ، وذلك لاجتماعها مع (أنّ) في مثل قوله تعالى: [٦٥] (وما عملت من سوء تــود لــو أن بينها وبينه أمدا بعيدا) [٦٦]

٤-وجوب وجود وصلة بين الحرفين.

والوصلة هي كلمة تصل بين الحرفين وتجعل من اجتماعهما أمــرا مقبــولا ، فوجودها اذا مبعثه عدم صلاحية الجمع بين الحرفين لسبب مــا ، ثــم تــأتي هــذه الوصلة لتزيل هذا السبب ،وذلك كما في نداء المعرف بأل ،فقد منــع النحــاةالجمع بين أداة النداء (يا) و (ال) التعريفية ؛لأن (يا)تفيد التخصيص ، والتخصــيص ضرب من التعريف ،و (ال) تفيد التعريف ،ومن ثم صار أحدهما كافيا للغــرض ،وكذلك لأن (ال) تفيد تعريف العهد وهــو يقتضــي الغيبــة ،و(يــا) خطــاب لحاضر ،ومن ثم تنافى الغرضان ،فلم يجمع بينهما ،ولما كانــت الحاجــة تقتضــي

(٦٤)مغني اللبيب لابن هشام ص١٦٥ ، ورأى ابن عطية في المحرر الوجيز ٤٩٨/٧ وقد استشهد عليه بقول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إن به		ضنا على الملحاة والشتم

وقد قال بذلك أيضا ابن جني عند توجيه تلك القراءة واستشهد بالشاهد نفسه . المحتسب لابن جني ٣٤١/١ .

(٦٥)سورة آل عمران الآية (٣٠) .

(٦٦)مغني اللبيب لابن هشام ص٣٤٩،٣٥٠ .

أحيانا نداء ما فيه (ال) شرط النحاة لذلك وجوب وجود (أى) لتكون وصله بين (يا) و (ال) يزول بوجودها السببان المانعان للجمع ، ولذلك ينادى الرجل بقولنا (يا أيها الرجل) فالمنادى هنا هو كلمة (أى) وليس كلمة (الرجل)[(٦٧)].

٥- إلحاق حرف بباب نحوى بناء على عدم جواز الجمع بينه وبين حرف ينتمي لهذا الباب .

إن الأصل عند النحاة ـ كما سبق ـ عدم جواز اجتماع حرفين لمعنى واحد ، ومن ثم جعل عدم جواز الجمع بين (واو العطف) والواو المسماة (واورب) دليلا يوضح أن الثانية عاطفة ، فلو صح دخولها عليها لم تكن عاطفة ، وذلك مثل (واو القسم) التى تدخل عليها (واو العطف) كما فى(ووالله لا أنصر ظالما) أما (واو رب) فلا تصلح لذلك الجمع ، وهذا دليل يعزز القول بأنها حرف عطف[(٦٨)].

٦- قوة شبه الحرف بالفعل تسوغ الجمع بينه وبين حرف آخر .

كل من (لعل) و(ليت) حرف ، ولكنهما يختلفان فى جواز دخول نون الوقاية على كل منهما ، فليت لا خلاف فى أن نون الوقاية تلحق بها دون تقييد بشروط ودون وصف لذلك بالندرة أو الكثرة ، ومن ثم يقال: (ليتنى) أما (لعل) فدخول نون الوقاية عليها قليل عند أكثر النحاة ، ومن ثم فلا يكاد يقال : (لعلنى) إلا قليلا .

---

(٦٧)شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ ، ٩ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ص ١٠٩ .

(٦٨)مغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٧٣ .

والفرق بين (لعل) و(ليت) يكمن فى أن (ليت) أقوى شبها بالفعل من (لعل) فليت تغير معنى الابتداء كالفعل ، وتخالف حروف الجر فى أنها لا تعلق ما بعدها بما قبلها ؛ أما (لعل) فهى تشبه حروف الجر فى أنها تعلق ما بعدها بما قبلها كما فى : (تب لعلك تفلح) ومن ثم تضعف عن درجة ليت فى مشابهة الفعل (٦٩).

وهكذا صارت قوة مشابهة (ليت) للفعل مسوغا للجمع بينها وبين (نون الوقاية) .

٧- تأخير ما حقه الصدارة فى الكلام .

لام الابتداء موضوعه لتأكيد المبتدأ ، وموضعها الأصلى فى صدر الكلام ، ولهذا السبب سميت (لام الابتداء) ، فإذا دخلت اللام جملة مبدوءة بإن وجب تأخير اللام إلى الخبر ؛ لأن مجيئها مع (إن) فى أول الكلام يعد جمعا بين حرفين لمعنى واحد ، والجمع بينهما هكذا على سبيل الاقتران غير جائز؛ لأنه لا يجوز أن يتوالى حرفان لمعنى واحد ، ومن ثم يقال فى هذه الحالة (إن محمدا لقائم) (٧٠).

٨- القول بفعلية الحرف أو باسميته .

---

(٦٩)التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/١١١،١١٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١/٢٢٦ .

(٧٠)اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١/٢١٦ وقد ذكر العكبرى ثلاث علل لتأخير (اللام) وعدم تأخير (إن) أولها أن (إن) عاملة و(اللام) غير عاملة وتأخير غير العامل أولى ، والثانى أن (اللام) تؤثر فى المعنى فقط و (إن) تؤثر فى اللفظ والمعنى فكان إقرارها ملاصقة للفظ الذى تعمل فيه أولى ، والثالث أن (إن) إذا تأخرت إلى الخبر فنصبته وارتفع ما قبلها تغير حكمها ، وإن بقى ما قبلها منصوبا وما بعدها مرفوعا لزم منه تقديم معمولها عليها.

لقد استخدم عدم الجمع بين حرفين دليلا على أن ما يرد مقترنا بحرف قد يكون اسما أو فعلا ، ولا يكون حرفا ؛ لأن الحرف لا يقترن بالحرف .

فحاشا في الاستثناء عند الكوفيين فعل وليست حرفا ، وقد استدل بعضهم على ذلك بأنها قد ترد أحيانا مقترنة بلام الجر نحو قوله تعالى : (وقلن حاش لله ما هذا بشرا) فلام الجر حرف ، والحرف لا يتعلق بالحرف ، ومن ثم تعد (حاشا) فعلا وليست حرفا .

وقد بنى البصريون موقفهم الرافض للقول بأنها فعل ، والمتمسك بكونها حرفا على دليل مشابه وهو أنها لا تقبل دخول (ما) عليها ، فلا يقال : (ما حاشى زيدا) وذلك كما يقال : (ما خلا) و(ما عدا) ، ومن ثم فعدم قبولها لدخول الحرف (ما) عليها دليل على أنها حرف وليست فعلا ، فالحرف لا يدخل على الحرف ولكنه يدخل على الفعل [٧١].

ومن ذلك عد بعض النحاة (عن) اسما بمعنى الجهة والناحية إذا دخلت عليها (من) كما في قول الشاعر[٧٢] :

فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

أي : من ناحية يميني ؛ وذلك لأن حرف الجر لا يدخل على مثله .

فعلى بذلك تصير اسما يدل على معنى في نفسه كبقية الأسماء والمعنى الذي تدل عليه هنا هو المكان[٧٣].

(٧١)الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢٨٠/١ .

(٧٢)البيت لقطري بن الفجاءة . خزانة الأدب ٢٥٨/٤ .

٩- التركيب أحد مسوغات الجمع بين الحرفين .

والمقصود بالتركيب هنا أن يكون أحد الحرفين جزءا من كلمة أخرى ، هذه الكلمة مركبة من هذا الحرف مع آخر غيره ، وذلك مثل (ألا) فهى قبل التركيب حرفان هما : همزة الاستفهام و(لا) النافية ، وبعد التركيب صارت كلمة واحدة تؤدى معنى (التنبيه) نحو (ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون)(٧٤).

ومن ثم جاز أن تدخل (ألا) على (لا) النافية فى نحو قول الشاعر(٧٥) :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وبدون التركيب لا يصح أن تدخل (لا) النافية على مثلها لأنه جمع بين حرفين لمعنى وهو لا يجوز .

وقد سوغ التركيب هذا الجمع لأن الحرف بالتركيب يفقد خصائصه التى كانت له قبل التركيب ويصير مع الحرف الآخر كلمة أخرى لها خصائص جديدة ، ومن ثم فلما فقدت (لا) معنى النفى بالتركيب مع الهمزة وصار لها مع الهمزة معنى

---

(٧٣)شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٨،٤١،٤٢ . وقد ذكر ابن هشام فى المغنى أن الاسمية قد تتعين فى (عن) أيضا إذا دخل عليها الحرف (على) ثم علق بقوله : وذلك نادر مغنى اللبيب ص١٩٩.

(٧٤)سورة البقرة الآية (١٣) .

(٧٥)البيت لعمرو بن كلثوم . خزانة الأدب ٤٣٧/٦

جديد وهو (التنبيه) أمكن فى هذه الحالة أن تدخل على (لا) النافية فى مثل الشاهد المذكور[٧٦].

١٠- جواز التعلق بالحرف بناء على نيابته عن الفعل .

عد بعض النحاة (يا) فى النداء نائبة عن الفعل (أدعو) تقوم مقامه ، وأحد أسباب هذا القول أن (يا) تدخل على حرف الجر كما فى أسلوب الاستغاثة (يا لزيد لعمرو) فلام الاستغاثة حرف جر وحرف الجر يحتاج إلى متعلق ، وهذا المتعلق لا يكون حرفا ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، ولما كانت (يا) حرفا يمثل حقيقة فعل النداء وهو (أدعو) قيل بنيابته عنه وقيامه مقامه حتى يصح تعلق حرف الجر به ، ولولا هذا القول بالنيابة والتعلق لما جاز الجمع بينهما على النحو المذكور فى أسلوب الاستغاثة[٧٧].

١١- الغاء عمل الحروف

من شروط عمل (لا) النافية للجنس أن يكون اسمها نكرة فلا تدخل (لا) النافية للجنس على المعرفة ، والسبب في ذلك أن المعرفة ليس لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائه ، فالتعريف تحديد وتعيين .

والنحاة لايفرقون بين المعارف في هذا الشرط ومن ثم نجدهم لا يجيزون دخول(لا)النافية للجنس على المعرف ب (ال) الجنسية ، وذلك بالرغم من أن المعرف ب (ال) الجنسية شأنه شأن النكرات لا تدل على واحد معين نحو (النهر

(٧٦)شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٨ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ص٩٥،٩٦.
(٧٧)الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٣٢٦/١،٣٢٧ .

عذب) فالدلالة هنا هي الجنس المحض ، فاللفظ المقترن بـ (أل) الجنسية يكون معرفة من حيث اللفظ تجرى عليه أحكام المعرفة ، أما معناه فهو يتساوى مع النكرة في الدلالة على الشيوع[٧٨] ، ويعلل النحاة ذلك بأن (لا) النافية للجنس حرف يدل على الاستغراق ، و(ال) الجنسية حرف يقبل الاستغراق أيضا ، فلو عملت (لا) النافية للجنس في المعرف بـ (ال) الجنسية لكان ذلك جمعا بين حرفين متفقين في المعنى وهو ما لا يجوز . وقد ترتب على ذلك أنها إذا دخلت على المعرف بـ (ال) الجنسية لا تعمل مطلقا ، لا عمل (إن) ولا عمل (ليس) ، ووجب مع إلغاء عملها تكريرها ليكون التكرير جبرا لما فاتها من نف الجنس الذى لا يمكن أن يحصل مع المعرفة ، فيقال : (لا القوم قومي ولا الأعوان أعواني) .[٧٩]

١٢- حذف أحد الحرفين . والحذف هنا سببه وجود الحرف الآخر ، بما يؤدى إلى الجمع بينهما ، وهو ما لا يجوز ، وذلك كحذف التنوين لدخول (ال) في نحو :

(٧٨)الفرق بين النكرة والمعرف ب(ال) الجنسية يكمن في أن النكرة تدل على معنى شائع مبهم يصدق على كل فرد من أفراد الشيء المتحدث عنه فكلمة (طفل) مثلا تدل على كل من هو في مرحلة عمرية معينة يحتاج فيها إلى رعاية خاصة ولا يكلف فيها بتكاليف شرعية ، فهي كلمة تصدق على كل فرد تنطبق عليه هذه الصفات ، أما المعرف ب (ال) الجنسية فالمراد منه تعريف الجنس كله لا لأحد أفراده أي أن كلمة (الطفل) تعني كل واحد من هذا الجنس الذى عرفناه بصفات معينة دون إحاطة بكل أفراده ، ومن ثم نجد المعرف بـ(ال) الجنسية يمكن وصفه بالجمع نحو قوله تعالى : (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) .

(٧٩)الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٩٦،٣٩٥/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥٨،٢٥٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩ .

(الرجل)[٨٠]وذلك لأن الاسم ثقل بالألف واللام فلم يحتمل زيادة أخرى ، وثقل الاسم بالألف واللام سببه أنه عرف بها فصار متناولا لشيء معين بعينه ، وذلك بخلاف النكرة التى تعد أخف الأسماء [٨١].

ومن ذلك أيضا حذف(ال) لدخول أداة النداء (يا) فى نحو (يا رحمن) وذلك لأنه يؤدى إلى اجتماع تعريفين فى كلمة : تعريف النداء ، وتعريف الألف واللام وهو ما لا يجوز[٨٢].

تعقيب :

إن الجمع بين حرفين من حروف المعانى فى جملة واحدة ترتبت عليه أحكام مؤثرة فى الجملة التى يحدث فيها ذلك الجمع ، وفيهما أيضا ، وذلك سواء أكان الجمع بين حرفين عاملين أم غير عاملين أم أحدهما عامل والآخر غير عامل .

فالجمع بين (لام الابتداء) و(قد) أكد أن دلالة الماضى بدخول (قد) أشبهت دلالة المضارع ، وذلك لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الاسم وإنما دخلت المضارع لشبهه بالاسم ، ومن ثم فدخولها على الماضى المقترن بقد فى نحو (إن محمدا لقد قام) دليل على أن دلالة الماضى تحولت بقد إلى دلالة المضارع وهى الحال [٨٣] .

---

(٨٠)مغنى اللبيب لابن هشام ص٨٤٣ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٧٧/١ .

(٨١)مغنى اللبيب لابن هشام ص٨٤٣ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٧٧/١ .

(٨٢)مغنى اللبيب لابن هشام ص ٨٤٥ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى ٣٣٧/١ .

(٨٣)مغنى اللبيب لابن هشام ص٢٣٠

والجمع بين (لام الجر) و (كي) في نحو (جئت لكي أعمل) يثبت أن كي هنا ناصبة وليست حرف جر ؛ وذلك لأن (اللام) حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على مثله [٨٤].

والجمع بين (يا) و (الميم المشددة) في قولهم (يا اللهم) يثبت أن الميم ليست عوضا من (يا) ؛ لأنها لو كانت عوضا لم يجمع بينهما ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض [٨٥].

والجمع بين (باء الجر) و(ما الكافة) يترتب عليه عند من يثبت ذلك أن تكف الباء عن العمل ، وأن يليها الفعل وأن يصير معنى (بما) حينئذ هو التقليل فتصير بمعنى (ربما) [٨٦].

والجمع بين (حتى) و(إن المكسورة) في نحو (مرض على حتى إنهم لا يرجونه) يثبت أن حتى ليست بحرف جر لأن حرف الجر إذا دخل على (إن) فتحت همزتها نحو قوله تعالى[٨٧]:(ذلك بأن الله هو الحق) [٨٨].

والجمع بين (واو العطف) و(لا النافية) في نحو (والله لا كلمت زيدا ولا عمرا) يترتب عليه أن يصبح المعنى الامتناع من كلام الاثنين ، وذلك لأن

(٨٤)شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٩ .

(٨٥)الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٣٤١/١ .

(٨٦)ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٢٩/٢ .

(٨٧)سورة الحج الآية (٦) .

(٨٨)مغني اللبيب لابن هشام ص١٧٦ .

(الولو) للجمع ، وإعادة (لا) كإعادة الفعل فيصير الكلام جملتين ، وذلك يقتضي أنه لا يمكن أن أكلم أحدهما [٨٩].

والجمع بين (إن) الناسخة و (ما) غير الموصولة يترتب عليه أن تكف (إن) عن العمل ويرتفع ما بعدها بالابتداء ويجوز أن تليها الجملة الفعلية [٩٠].

والجمع بين (همزة الاستفهام) و (لا النافية) ينشئ حرفا مركبا هو (ألا) يفيد معنى جديدا يختلف عن كل من الاستفهام والنفي ، وهو الدلالة على تحقيق ما بعده ، ومن ثم لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[٩١].

ومثل (ألا) في حدوث معنى جديد بالتركيب لم يكن في كل من الحرفين : (لولا ، ولوما ، وهلا) فقد صارت هذه الحروف تدل على التخصيص بعد أن كانت (لو) في (لولا) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره و(لا) تدل على النفي ، و(لو) في (لوما) تدل على نفس المعنى السابق ، و(ما) تدل على النفي ،وكذلك (هل) في (هلا) تدل على الاستفهام و (لا) تدل على النفي [٩٢].

والجمع بين (إذا الفجائية) و (قد) يترتب عليه جواز نصب الاسم بعدها على الاشتغال في نحو (خرجت فإذا زيدا قد ضربه عمرو) وبدون (قد) لا يجوز النصب ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية تفريقا بينها وبين

---

(٨٩)ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٦٣٥،٦٣٦ .

(٩٠)ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/١٥٧،١٥٨ .

(٩١) مغني اللبيب لابن هشام ص٩٦.

(٩٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٤ .

الشرطية ، فلما دخلت (قد) حصل الفرق ؛ لأن إذا الشرطية لا تقترن بقد [٩٣]
والجمع بين (إن الشرطية) و(لم) يترتب عليه أن يكون الجزم ب(لم) وليس بإن ؛ وذلك لأن(لم) عامل يلزمه معموله ولا يفصل بينهما ، و(إن) يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بمعمول معمولها نحو (إن زيدا تضرب أضربه)[٩٤].

والجمع بين (إن الشرطية) و(ما) المؤكدة يترتب عليه دخول نون التوكيد وإن لم يكن الشرط من مواضعها ؛ لأن موضع النون هو الأمر والنهى وما أشبههما ، والسبب فى ذلك أن (ما) لما لحقت أول الفعل بعد (إن) أشبهت اللام فى (والله ليفعلن فما هنا حرف توكيد كاللام ، ومن ثم فكما لزمت النون بعد (اللام) تلزم بعد (ما) كما فى (فإما ترين من البشر أحدا ..) [٩٥]وبهذا صار الشرط من مواضع النون بعد أن لم يكن موضعا لها [٩٦].

والجمع بين (هل) الاستفهامية و (لا) النافية يترتب عليه حكم لم يكن قبل التركيب ، وهو أنه يجوز أن يعمل ما بعد (هل) فيما قبلها وذلك نحو : (زيدا هلا ضربت) أما قبل التركيب فلم يكن يجوز ذلك ؛لأن (هل) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [٩٧].

وهكذا تنوعت الآثار المترتبة على الجمع بين حرفين من حروف المعانى فى الجملة ، فالجمع قد يحدث فى الجملة معنى جديدا أو حكما إعرابيا مختلفا عما

---

(٩٣) مغنى اللبيب ص٢٣٢،٢٣٣ .

(٩٤) اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٥٢/٢ .

(٩٥) سورة مريم الآية (٢٦) .

(٩٦) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩ .

(٩٧) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى ٢١٣/١ .

كان قبل الجمع ، وكذلك قد يحدث فى الحروف التى يحدث بينها الجمع تغيرا فى الشكل والوظيفة والمعنى الذى تؤديه هذه الحروف .

إن الجمع بين حرفين فى الجملة أمر لا يمكن الاستغناء عنه لما يؤدى إليه من أغراض متعددة لا غنى عنها كتأكيد المعنى الذى يؤديه أحدهما ، وإحداث معنى جديد لم يكن ليوجد بدون الجمع ، ونفى صفة ما عن أحد الحرفين ككونه عوضا عن الحرف الآخر ، وإثبات صفة ما لأحد الحرفين ككونه منزلا منزلة ما هو من أصل الكلمة المتصل بها ، وتبرير حكم نحوى لم يكن موجودا قبل الجمع ، وتعويض ما فقده أحد الحرفين بالحذف ، وغير ذلك من الأغراض التى تظهر من العرض السابق لنماذج من الحروف التى حدث بينها الجمع فى الجملة .

وبالجملة فالجمع ينشىء معانى جديدة وينشئ أحكاما جديدة ،وكذلك يزيل معانى كانت موجودة ويزيل أحكاما كانت قائمة ، ومن ثم صار الجمع أحد أسس بناء الجملة ، وبالتالى وجب ضبطه بضوابط تسهم فى جعله عامل بناء يحقق أغراضه وفوائده دون إحداث اضطراب فى معنى الجملة وبنائها ، وتجعله أيضا موافقا لأصول اللغة وضوابطها العامة ؛ حتى ينتفى أى لبس أو فساد قد ينشأ عن الجمع ، وخاصة أن حروف المعانى كثيرة العدد ، ومتنوعة المعانى ، ومختلفة الأحكام .

لقد تعرض النحاة بإسهاب لوظائف حروف المعانى ومعانيها وكل ما يتعلق بها من أحكام حال كونها مفردة غير مجموعة ، وألفوا فى ذلك مصنفات خصصت للحروف فقط كالجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى ، والأزهية فى علم الحروف لعلى بن محمد الهروى ، وأفرد بعضهم أجزاء كبيرة فى مصنفاته لهذا الغرض كابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، وكالزمخشرى فى المفصل وتبعه ابن يعيش فى شرحه عليه ، وتعرض آخرون لهذه

الأحكام في كتبهم بطرق وأشكال متعددة ، فلا يكاد يوجد مصنف نحوى يخلو من الحديث عن الحروف وأحكامها بشكل أو بآخر .

أما الحروف حال كونها مجموعة فنجد ما يتعلق بها من أقوال النحاة وآرائهم متناثرا في أثناء الحديث عن الحروف أو الحديث عن الأبواب النحوية المختلفة كالتوكيد والتنازع والاستثناء وغير ذلك من أبواب النحو ، وهي أقوال وآراء دراستها وتحليلها يسلمان إلى القول بأن هناك جمعا يحدث بين الحروف في الجملة بصور مختلفة وطرق متعددة ، وأن هذا الجمع تترتب عليه آثار مختلفة ، ومن ثم فينبغي لكي لا تفسد الجمل وتضطرب الأصول أن يضبط هذا الجمع بضوابط ويحد بحدود ، ومن هنا جاءت موانع الجمع ، وهي موانع يمكن بعد تأمل ما سبق ذكره من تحليل لها من حيث أسباب المنع وأصوله التي يرتد إليها وما ترتب عليه من نتائج أن تسلمنا إلى نتيجة مؤداها أن الجمع بين الحروف في الجملة الواحدة قد تحكمت فيه العوامل الآتية :

١- عدد الحروف التي يتكون منها كل حرف من الحرفين .

كلما قلت عدد الحروف التي يتكون منها الحرف كلما كان الجمع ممتنعا ، وكلما كثرت عدد الحروف التي يتكون منها الحرف كلما كان الجمع سائغا ، وهذا يظهر من تعليل النحاة لعدم الجمع بين (اللام) و (سوف) فيقال :(ولسوف يعطيك) ولا يقال: (ولسيعطيك) .

يقول ابن الأنبارى : (إنما دخلت (اللام) على (سوف) دون السين ؛لأن سوف أشبهت الاسم لأنها على ثلاثة أحرف ، بخلاف السين فإنها على حرف واحد) (٩٨).

---

(٩٨) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانبارى ٢/ ٥٢٠ .

فكلما زادت عدد الحروف كلما أشبه الحرف الاسم ، والاسم يجمع مع غيره بلا شروط ، وبالتالي يسوغ هذا اجتماع الحرف مع الحرف ، وإذا قلت عدد حروف الحرف بأن كان على حرف واحد ، صار الأمر جمعا بين حرفين كلاهما على حرف واحد والحرفان يتصلان معا بكلمة اتصالا مباشرا ، وهو أمر يدفع إلى توهم أنهما من أصل الكلمة .

وإذا كان الحرفان اللذان كل منهما على حرف واحد متفقين في اللفظ كان المنع أشد ، ومن ثم فمن الشاذ الجمع بين (لامين) كما في قول الشاعر :

فلا والله لا يلفى لمابي ولا للما بهم أبدا دواء (٩٩)

٢- معنى كل من الحرفين .

لا يجمع بين حرفين متناقضين أو متشابهين من حيث ما يقتضيه كل منهما من معنى إلا على سبيل القول بخلع دلالة أحد الحرفين ، أو إكساب أحدهما دلالة أخرى بالقياس على الأفعال أو الأسماء .

إن الجمع بين حرفين متشابهين في المعنى يناقض الغرض الذي من أجله وضعت الحروف ، وهو أن تكون مختصرات للأفعال ، وهو يؤدى إلى الثقل في الكلمة أحيانا ، وكون الحرفين متشابهان يجعل الغرض محققا بوجود أحدهما ؛ ومن ثم لا يجمع بين أداتي استثناء، ولا أداتي تعريف، ولا حرفي عطف وغير ذلك (١٠٠) والجمع بين حرفين متناقضين في المعنى يؤدى إلى فساد المعنى ومن ثم لا يجمع

---

(٩٩) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٢/١ ، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١٣٠/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب ص١٦ .

(١٠٠) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٩٣/١ .

بين (لعل) و(أن) لتناقض المعنى الذى تقتضيه الأولى وهو الطمع والإشفاق مع المعنى الذى تقتضيه الثانية وهو التحقيق واليقين(١٠١).

فإذا أمكن القول بخلع الدلالة لأحد الحرفين جاز الجمع، وذلك بأن يكون للحرف معنيان أو أكثر يمكن خلع أحدهما وهو المعنى الذى يشترك أو يتناقض فيه الحرفان ، ومن ثم يزول سبب المنع وذلك كما فى خلع (هل) دلالة الاستفهام ليسوغ لها أن تجتمع مع (همزة الاستفهام) ويبقى ل (هل) دلالتها على معنى (قد) حتى لا يذهب معناها بالكلية ، وحتى يسوغ الجمع بينهما (١٠٢). وأيضا تخلع (لم) دلالتها على المعنى ويبقى لها دلالة النفي فقط إذا اجتمعت مع (إن الشرطية) لأن الشرط لا يكون إلا مستقبلا وهذه الدلالة تتناقص مع معنى المضي فى (لم) (١٠٣).

وخلع الأدلة لا يكون لحرف الذى له دلالة واحدة وإنما لحرف الذى له أكثر من دلالة ، لأن خلع دلالة الحرف الذى له دلالة واحدة ــ كخلع دلالة (إن) فى المثال السابق ــ يجعل أحد الحرفين لا معنى له ، ومن ثم وجب خلع دلاله ما له معنيان وهو (لم) ، وذلك لأن كل أمر يحافظ فيه على معنى اللفظين ولو من وجه أولى من أمر يلزم منه حذف أحد المعنيين بالكلية (١٠٤).

وكذلك يمكن الجمع إذا قيس أحد الحرفين على الفعل لمشابهته له ، وذلك كالجمع بين (ليت) و(نون الوقاية) فهو جمع بين حرفين سوغه أن (ليت) تشبه الفعل من حيث أنها تغير معنى الابتداء عندما تدخل الكلام كالفعل ، وبذلك يجوز

---

(١٠١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨ .

(١٠٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣،١٥٢/٨ .

(١٠٣) اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٤٨/٢ .

(١٠٤) المصدر السابق .

قياسها على الفعل ؛ ليكون مسوغا للجمع بينها وبين حرف آخر كنون الوقاية ، ويقوى ذلك أيضا أنها تخالف حروف الجر فى تعليق ما بعدها بما قبلها ، فليت لا تعلق ما بعدها بما قبلها مثل حروف الجر ، ومن ثم فهى تميل إلى مشابهة الأفعال أكثر من الحروف (١٠٥).

وهكذا صار نزع أحد دلالات الحرف أو إعطاؤه دلالة جديدة وسيلة من وسائل الجمع ، انطلاقا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متشابهين فى المعنى أو متناقضين فيه .

٣- عمل الحرفين

لا يجمع بين حرفين متماثلين فى العمل إلا إذا ذكر معمول كل منهما .

إن تماثل الحرفين فى العمل يعد عائقا أمام الجمع بينهما ، وذلك لأنه يؤدى إلى اضطراب العمل، فهو قد يؤدى إلى القول بالتنازع فى العمل ، وهو لا يجوز فى الحروف عند أكثر النحاة (١٠٦) كما حدث فى قوله تعالى :(فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) (١٠٧)، وقد يؤدى أيضا إلى استحالة عمل كل من الحرفين كما يحدث لو دخل

(١٠٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٢٢٦/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١١٢،١١١/١ .

(١٠٦) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٩٨/٣ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٩٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٣١٧/١ .

(١٠٧) سورة البقرة الآية (٢٤) . وانظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٣١٧/١ .

حرف عطف على مثله ، فالعمل هنا يستحيل لأن عمل أحدهما يقتضى عطف العاطف ، وهذا لا يجوز (١٠٨).

أما إذا ذكر معمول كل حرف معه فلا سبيل إلى الاضطراب ومن ذلك تكرارا (أن) فى قوله تعالى : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) (١٠٩).

٤- الغرض من الجمع

لا يجمع بين حرفين الجمع بينهما لا يؤدى غرضا معنويا أو لفظيا .

للجمع أغراض وأهداف متعددة سبقت الإشارة إلى بعضها ، فالأصل فى الجمع أن تكون له فائدة ما إما فى المعنى وإما فى اللفظ ، أما إذا لم يكن وراءه فائدة فلا مسوغ لحدوثه ، ومن ثم لا تظهر (أن) الناصبة بعد (لام الجحود) ، لأن التقدير مع لام الجحود يكون على معنى المستقبل ، فالتقدير فى (ما كان زيد ليفعل) هو : (ما كان زيد مقدرا لأن يفعل) ولما كانت (أن) توجب الاستقبال صار من الممكن الاستغناء عنها اكتفاء بما توجبه اللام من معنى المستقبل .(١١٠)

(١٠٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٨ .
(١٠٩) سورة المؤمنون الآية (٣٥) .
(١١٠) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى ٥٩٥/٢ .

وكذلك لا يجوز الجمع بين (مع) و(نون الوقاية) لأن حركة آخر (مع) جعل آخرها كآخر الأسماء ، وبالتالى لم تعد تحتاج إلى النون لتقى آخرها من الكسر كما أن الأسماء كذلك ، وهكذا لم يعد للجمع حاجة أو غرض يؤديه [١١١].

٥- أصول النحو .

يمنع الجمع بين حرفين بناء على قياس الأولى أو قياس الضد ، أو عدم وجود سماع عن العرب ، أو فقدان علة الجمع فى الصور المماثلة ، أو مخالفة القواعد الأصولية .

لقد كان لأصول النحو دور بارز فى منع الجمع بين حرفين فى الجملة، فلقد استخدم كل من القياس والسماع فى تبرير عدم الجمع ، فقياس الأولى استخدم لرفض الجمع بين (تاء التأنيث فى المفردة) و(تاء جمع المؤنث) وذلك عند جمع مثل كلمة (مسلمة) جمعا مؤنثا ، فلا يقال : (مسلمتات) وذلك لأنه عند النسب إلى نحو (بصرة) بمذكر نقول : (رجل بصري) وليس (بصرتى) وحذفت التاء هناك لئلا يقال عند النسب للمؤنثة : (بصرتية) فيجمع بين علامتي تأنيث ، فلما تحقق الحذف مع المذكر كان الحذف في الصورة الأولى مع المؤنث فى حال الجمع من باب أولى [١١٢] . وقياس الضد استخدم فى رفض الجمع بين (أن) الناصبة و(لام الجحود) لأن (لم يكن ليقوم) إيجابه (كان سيقوم) وهذه السين الواقعة فى الإيجاب لا يجوز الجمع بينها وبين (أن) الناصبة ، وبالتالى فإن (اللام) المقابلة لها لا يجوز أن يجمع بينها وبين (أن) الناصبة [١١٣].

(١١١)الكتاب لسيبويه ٣٧١/٢ .

(١١٢) أسرار العربية لابن الأنبارى ص٦٠،٦١ .

(١١٣) الاشباه والنظائر للسيوطى ٣١٥/١ .

وفقدان السماع المؤيد للجمع عن العرب استخدم في رفض الجمع بين (البـاء) و(لا) العاملة عمل ليس أو (لا) النافية للجنس ، فلا يقـال : (لا رجـل بقـائم ولا قاعدا) و(لا رجل بقائم) فكونه غير مسموع لا يسوغه ، بخلاف (ما) فقـد سـمع الجمع بينها وبين (الباء) فجاز ذلك معها (١١٤) .

وانتفاء العلة التي سوغت الجمع في الصور المشابهة استخدم في رفـض الجمـع بين (همزة الاستفهام) و(هل) قياسا على الجمع بين (أم) وهي استفهام و(هـل)، فالجمع بين (أم) و (هل) سوغه أن (أم) فيهـا دلالتـان : الأولـى(الاسـتفهام) والثانية(العطف) ، فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع (هل) خلـع منهـا دلالـة الاستفهام وبقي العطف بمعنى (بل) ، ومن ثم لم يجمع بين حرفـي اسـتفهام ، أمـا (الهمزة) فلا يجوز فيها ذلك لأنه ليس لها إلا دلالة واحدة ، ومن ثـم انتفـت معهـا علة الجمع المسوغة للجمع بين (أم) و(هل) (١١٥) .

وأيضا كانت مخالفة القواعد الأصولية التي أطلق عليها الأستاذ الـدكتور تمـام حسان (قواعد التوجيه) (١١٦) سببا في رفض الجمع في كثير مـن الصـور فقاعـدة (الأصل تقديم ماله الصدارة) استخدمت لرفض الجمع بين (لكن) و(الـلام) لأنـه من شأنه أن يجعل (اللام) متأخرة في الجملة لاستحالة مجيئها متصدرة، ومن ثـم لا يجوز لمخالفة الأصل المذكور (١١٧). وقاعدة (لايجمع بين العـوض والمعـوض) استخدمت لرفض الجمع بين (واو القسم) و (باء القسم) فلا يقال: (وبالله لأفعلـن)

---

(١١٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٣/٢، ١١٤ .

(١١٥)شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، ١٥٣ .

(١١٦) الأصول للدكتور تمام حسان ص٢٢٠ .

(١١٧) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢١٧/١، ٢١٨ .

على أنهما للقسم ، وذلك لأن الواو عوض عن الباء فلا يجتمعان للقاعدة السابقة [(١١٨)]. هذه هي العوامل التي تحكمت في ضبط عملية منع الجمع بين أي حرفين من حروف المعاني في الجملة ، فهي تشكل الأسس العامة والضوابط الأساسية التي يرتد إليها معظم صور منع الجمع بين حرفين من حروف المعاني في جملة ، وهي أسس وضوابط ــ كما يظهر من العرض السابق لها ــ راعت كل ما يتعلق بعملية الجمع بين حرفين ؛ وذلك بتعرضها لعدد الحروف التي يتكون منها كل حرف من الحرفين ، ولمعنى كل حرف ، ولعمل الحروف العاملة ، وللغرض من الجمع ، ولمدى مراعاة عملية الجمع من حيث كيفيتها وما يترتب عليها من آثار لأصول اللغة وضوابطها العامة .

الخاتمة :

إن قضية منع الجمع بين حرفين من حروف المعاني في الجملة تعد من القضايا اللغوية المهمة الجديرة بالبحث و الدراسة و التحليل ؛ و ذلك لكونها تتصل بعنصر من أهم العناصر المؤثرة في تركيب الجملة ، وهو الحرف ، و لكونها تتعلق بصورة من صور الاستخدام اللغوي يترتب على حدوثها كثير من الآثار اللفظية و المعنوية في الجملة ، و هي صورة الجمع بين حرفين في الجملة ، و لكونها في النهاية تمثل تقييداً و منعا لاستعمال ما ، و هذا يقتضي وجود أنماط من الجمع يمكن استخدامها و أنماط أخرى لا يجوز استخدامها ، وهو أمر يدفع إلى تساؤلات بحثية متعددة منها ما الفرق بين الأنماط الجائزة و غير الجائزة ؟ و ما هي مسوغات

(١١٨) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/٣٤١،٣٧٦ .

جواز الجمع و أسس موانع الجمع ؟ و ما هي الأصول المستند إليها في التفريق بين الأنماط التي يجوز فيها الجمع و بين الأنماط التي لا يجوز فيها الجمع ؟ هل تنتج عن منع الجمع آثار كما أن للجمع آثارا ؟ و غير ذلك من التساؤلات التي تهدف في النهاية إلى الوصول إلى تصور واضح لقضية منع الجمع بين حرفين من حروف المعاني في الجملة من حيث أسبابها ، و أصولها ، و ما ترتب عليها من نتائج و هذا هو محور اهتمام الصفحات السابقة ، و التي خصصت لبحث هذه القضية تحت عنوان (موانع الجمع بين حروف المعاني في الجملة) .

لقد كانت بداية البحث مقدمة تتحدث عن أهمية حروف المعاني في الجملة من خلال الوظائف المهمة التي تقوم بها عندما تدخل الكلام ، و تشير إلى أن هذه الحروف كانت لها ضوابط تحكم كيفية استخدامها و تبين أحكامها المختلفة ، و تنتهي المقدمة بأن إحدى أهم القضايا المتعلقة بحروف المعاني قضية منع الجمع بين حرفين منها في صورة معينة ، و أن هذه القضية تحتاج إلى تحليل و دراسة تشمل جميع جوانبها . بعد ذلك جاءت البداية و هي محاولة تحديد أبرز أسباب منع الجمع بين حرفين من حروف المعاني في الجملة ، و خلصت هذه المحاولة بعد تحليل عدد كبير من الصور التي منع فيها الجمع إلى أن أبرز أسباب هذه الظاهرة يتمثل فيما يلي :

١- رفض الجمع إذا ترتب على إجازته فساد المعنى .

٢- رفض الجمع إذا كانت إجازته تؤدي إلى مخالفة أصل من الأصول .

٣- رفض الجمع إذا أدى إلى توهم أن الحرفين المجتمعين من أصل الكلمة المتصلين بها.

٤- رفض الجمع بين حرفين إذا لم توجد فيهما العلة التى سوغت الجمع بين نظيريهما .

٥- رفض الجمع بموجب قياس الأولى .

٦- رفض الجمع إذا أدى إلى الثقل .

٧- رفض الجمع إذا وجد ما يغنى عنه بحيث لا يصبح هناك حاجة للجمع .

٨- رفض الجمع إذا كان أحد الحرفين يقع فى موقع لا يقع فيه الآخر .

٩- رفض الجمع بموجب قياس الضد .

١٠- رفض الجمع لأنه لم يرد به سماع عن العرب .

و بعد استخلاص أبرز أسباب ظاهرة عدم الجمع ، و عرضها على نحو مفصل تبين منه وجود هذه الظاهرة بأشكال مختلفة و بنائها على أسباب متعددة ، كان من الضرورى لتتضح معالم هذ الظاهرة البحث عن جذورها ، و تحديد الأصول التى ترتد إليها و التى أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر فى تشكيل معالمها و تكوين قضاياها . وكانت نتيجة محاولة التأصيل هذه تحديد عدد من الأصول التى تحكم تناول النحاة للحروف و تعاملهم معها ، و التى كان لها أثر ظاهر فى المواقف المتعلقة بعملية الجمع بين الحروف فى الجملة .

و تتمثل هذه الأصول فيما يأتي:

١- الحروف مختصرات للأفعال و نوائب عنها ، و بالتالى فالجمع بين حرفين فى الجملة من شأنه أن ينقض هذا الأصل.

٢- الحروف أدوات تغيير ، و بالتالى فالجمع بين حرفين فى جملة سوف ينشأ عنه حدوث تغييرين قد ينشأ عن وجودهما دون ضوابط فساد الكلام.

٣- الحروف لا يدخل بعضها على بعض ، فالحرف لا يدخل إلا على الاسم أو الفعل ، و جواز الجمع بين حرفين قد يقتضى دخول أحدهما على الآخر متجاورين، وهو أمر قد ينشأ عن وجوده دون ضوابط أيضا فساد الكلام .

٤- الحروف لا يحدث بينها تنازع في العمل ، و الجمع بين حرفين عاملين قد يؤدى إلى حدوث التنازع بينهما في بعض الصور .

٥- الحروف غير الجوابية لا تتكرر وحدها عند إرادةالتوكيد اللفظى ، و إنما تعاد مع مدخولها ؛ لأن الحروف لا معنى لها في نفسها ، و إنما تؤدى معنى في غيرها.

و بعد عرض أبرز أسباب ظاهرة منع الجمع بين حرفين من حروف المعانى في الجملة و أهم الأصول التى ترتد إليها هذه الظاهرة و التى شكلت معالمها و كونت قضاياها تطرق البحث إلى أبرز النتائج التى ترتبت على هذه الظاهرة ، و ذلك حتى تتضح جميع أبعادها ، و قد تمثلت أبرز النتائج التى ترتبت على هذه الظاهرة فيما يلى :

١- القول بخلع الحروف للدلالة .

٢- القول بزيادة أحد الحرفين .

٣- رفض إلحاق حرف بباب نحوى نظرا لأن الحرف الآخر ينتسب لهذا الباب.

٤- وجوب وجود وصلة بين الحرفين .

٥- إلحاق حرف بباب نحوى بناء على عدم جواز الجمع بينه و بين حرف ينتمى لهذا الباب.

٦- قوة شبه الحرف بالفعل تسوغ الجمع بينه و بين حرف آخر .

٧- تأخير ما حقه الصدارة في الكلام .

٨- القول بفعلية الحرف أو باسميته .

٩- التركيب أحد مسوغات الجمع بين الحرفين .
١٠- جواز التعلق بالحرف بناء على نيابته عن الفعل .
١١- إلغاء عمل الحرف .
١٢- حذف أحد الحرفين .

و بهذا تكتمل معالم ظاهرة منع الجمع بين حرفين فى الجملة ، و لكى تزداد الصورة وضوحا و تكتمل الفائدة من العرض السابق جاءت خلاصة البحث مشتملة على بعض صور الجمع بين حرفين فى الجملة تبين من تحليلها مدى تنوعه و فوائده و أهمية الآثار المترتبة عليه و احتياجه إلى ضوابط تمنع ما قد ينشأ عنه من اضطراب أو لبس ، و هذا ما أدى فى النهاية وجود موانع الجمع ، فموانع الجمع إذن تعد ضوابط لعملية الجمع ، و هذه العملية يمكن من خلال تحليل موانع الجمع و أصوله و ما نتج عنه من آثار – تحديد أبرز العوامل المؤثرة فيها على النحو الآتى:

١- عدد الحروف التى يتكون منها كل حرف من الحرفين .
٢- معنى كل حرف من الحرفين .
٣- عمل كل حرف من الحرفين .
٤- الغرض من الجمع .
٥- أصول النحو .

و بهذا يكون البحث قد وصل إلى غايته ، و هى تحليل ظاهرة منع الجمع بين حروف المعانى فى الجملة ، و بيان دورها فى ضبط عملية الجمع بين حروف المعانى فى الجملة.

فهارس البحث

أولا – فهرس حروف المعانى المذكورة فى البحث و التى منع الجمع بينها فى جملة واحدة . وقد تم ترتيبه حسب ورود الحروف فى البحث

١٦- (تاء التأنيث المختوم بها الاسم المؤنـــث) - (تـــاء التأنيـــث اللاحقة بالاسم عند نسب المؤنثة إليه)

١٧- (ال) - (التنوين)

١٨- (يا) - (ال)

١٩- (لام الجحود) - (أنْ)

٢٠- (لكن) - (اللام الواقعة فى جواب القسم)

٢١- (أنْ الناصبة للمضارع) - (لام الجحود)

٢٢- (لا العاملة عمل ليس) - (الباء الجارة)

٢٣- (لا النافية للجنس) - (الباء الجارة)

٢٤- (ما النافية) - (ان النافية)

٢٥- (همزة الاستفهام) - (هل الاستفهامية)

٢٦- (إنّ) - (لام الابتداء)

٢٧- (إنّ) - (إنّ)

٢٨- (اللام الجارة) - (اللام الجارة)

٢٩- (همزة الاستفهام) - (هل الاستفهامية)

٣٠- (أم المستعملة للاستفهام) - (هل الاستفهامية)

٣١-(ألا التنبيهية) - (يا التى للتنبيه)

٣٢-(لام الابتداء) - (سوف)

٣٣-(لكن) - (لام التوكيد)

٣٤-(لكن) - (لام القسم)

٣٥-(واو العطف) - (لكن العاطفة)

٣٦-(واو العطف) - (إما كحرف عطف)

٣٧-(حاشا كحرف جر) - (لام الجر)

٣٨-(لو كحرف مصدرى) - (أنّ)

٣٩-(يا) - (ال)

٤٠-(واو العطف) - (واو رب)

٤١-(لعل) - (نون الوقاية)

٤٢-(إن) - (لام الابتداء)

٤٣-(حاشا) - (لام الجر)

٤٤-(ما) - (حاشا)

٤٥-(من) - (عن)

٤٦-(لا النافية) - (لا النافية)

٤٧-(يا كحرف للنداء) - (لام الجر)

٤٨-(لا النافية للجنس) - (ال الجنسية)

٤٩-(ال) - (التنوين)

٥٠-(يا) - (ال)

٥١-(لام الابتداء) - (سين الاستقبال)

٥٢-(لام الجر) - (لام الجر)

٥٣-(لعلّ) - (أنّ)

٥٤-(همزة الاستفهام) - (هل الاستفهامية)

٥٥-(إنْ الشرطية الجازمة) - (لم النافية الجازمة)

٥٦-(لام الجحود) - (أنْ الناصبة)

٥٧-(مع) - (نون الوقاية) ٥٨-(تاء التأنيث المختوم بها المفردة المؤنثة)-(تاء الجمع التى يجمع بها جمع المؤنث مع الألف) ٥٩-(تاء التأنيث المختوم بها الاسم المؤنث) - (تاء التأنيث اللاحقة بالاسم عند نسب المؤنثة إليه) ٦٠-(لام الجحود) - (أنْ الناصبة) ٦١-(السين الواقعة فى الإيجاب) - (أنْ الناصبة) ٦٢-(لا العاملة عمل ليس) - (باء الجر) ٦٣-(لا النافية للجنس) - (باء الجر) ٦٤-(همزة الاستفهام) - (هل) ٦٥-(لكنّ) - (لام الابتداء) ٦٦-(واو القسم) - (باء القسم)	

فهرس المراجع

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د/مصطفى أحمد النماس - الطبعة الأولى :١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ـ ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م ـ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م- مطبعة المدنى - مصر.

٢- الأزهية فى علم الحروف – على بن محمد النحوى الهروى – تحقيق / عبد المعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ٠
٣- أسرار العربية – لأبى البركات بن الأنبارى – تحقيق / محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق – مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م ٠
٤- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م ٠
٥- الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج – تحقيق / د/ عبدالحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨١م ٠
٦- الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى – د/ تمام حسان – دار الثقافة – المغرب – الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م ٠
٧- الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – لأبى البركات ابن الأنبارى – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ٠
٨- الايضاح فى علل النحو – لأبى القاسم الزجاجى – تحقيق د/ مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – الطبعة السادسة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م٠
٩- البيان فى غريب اعراب القرآن – لأبى البركات ابن الأنبارى – تحقيق د/طه عبدالحميد طه – مراجعة : مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ٠

١٠- التبصرة و التذكرة – لأبى محمد عبدالله بن اسحاق الصيمرى – تحقيق/ د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين – مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى _المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

١١- التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد الأزهرى – دار احياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى – القاهرة

١٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى – لابن أم قاسم المرادى – تحقيق/ د/ فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل – دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٣م ٠

١٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – طبعة فيصل عيسى البابى الحلبى ٠

١٤- خزانة الأدب – عبد القادر بن عمر البغدادى – الطبعة الأولى – مطبعة بولاق بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٠

١٥- الخصائص – لأبى الفتح عثمان بن جنى – تحقيق / محمد على النجار – الطبعة الثالثة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ٠

١٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى – تحقيق / عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – الطبعة الأولى ١٩٨١م٠

١٧- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى – لأحمد بن عبد النور المالقى – تحقيق/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – الطبعة الاولى ١٩٧٥م ٠

١٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – لقاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصرى الهمذانى – تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – مكتبة محمد على صبيح وأولاده – مصر – الطبعة السابعة عشرة ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م .

١٩- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق/ د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوى المختون – هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٢٠- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب – لجمال الدين بن هشام الأنصارى – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الأنصار – الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

٢١- شرح الكافية لابن الحاجب – رضى الدين الاستراباذى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

٢٢- شرح المفصل لابن يعيش – لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة .

٢٣- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب – للجامى تحقيق/ د/ أسامة طه الرفاعى – العراق ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٢٤- الكتاب – لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل – لأبى القاسم الزمخشرى – دار عالم المعرفة .

٢٦- اللباب فى علل البناء والاعراب – لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى – تحقيق/ غازى مختار طليمات و عبد الاله نبهان – دار الفكر – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٢٧- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها - لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق / على النجدى ناصف و د/عبد الحليم النجار و د/ عبد الفتاح اسماعيل - طبعة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٣٨٦هـ .

٢٨- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز - لأبى محمد عبد الحق بن عطية الأندلسى - تحقيق / الرحالى الفاروق وآخرون - وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بدولة قطر - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م / ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٢٩- المرتجل فى شرح الجمل - لعبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب - تحقيق / على حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ .

٣٠ - المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق / د/ محمد كامل بركات - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٣١- معانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخى المجاشعى - تحقيق / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٣٢- معجم شواهد العربية - د/ عبد السلام هارون -١٩٧٣م .

٣٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - جمال الدين بن هشام الأنصارى - تحقيق/ د /مازن المبارك و محمد على حمد الله - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٣٤- المقتصد فى شرح الايضاح - لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق/ د/ كاظم بحر المرجان - المطبعة الوطنية - عمان - الأردن -١٩٨٢م .